مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد(25)، عدد (1)، 41-64، 2017

الزواج المبكر وأثره على تنظيم عملية الإنجاب
(دراسة ميدانية فى ريف محافظة الشرقية)

[3]

هدى أحمد علوان الديب – سحر محمد شلبى نويصر

شعبة الاجتماع الريفى والإرشاد الزراعى (اجتماع ريفي) – قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق – مصر

الكلمات الدالة: الزواج المبكر، تنظيم عملية الإنجاب، وسائل تنظيم الأسرة، محافظة الشرقية

الموجـــــز

هدفت الدراسة الى التعرف على أسباب الزواج المبكر للأبناء، وأساليبه، والأثار المترتبة على حدوثه، تحديد العلاقة بين كل من سن المبحوثات عند الزواج، وإتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث/ الذكور)، وتطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة (كمتغيرات تابعة) وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة (كمتغيرات مستقلة)، تحديد الفجوة التطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بتطبيق وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقتى الدراسة، ومع تحديد الفجوة ما بين تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة ودرجة تفضيلهم لهذه الوسائل. وقد أجريت الدراسة إعتماداً على منهج المسح الإجتماعى بقريتى كفر أبو نجم، وأولاد العدوى بمحافظة الشرقية على عينة عشوائية مكونة من 223 مفردة بنسبة 5% من إجمالى عدد النساء فى كل قرية، وجمعت البيانات بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، بدءاً من شهر أبريل وحتى أواخر شهر يونيه 2016، وتم تحليل البيانات بإستخدام التكرارات والنسب المئوية، ومعامل ألفا كرونباخ، والمتوسط المرجح، ومعامل الإرتباط البسيط لبيرسون، ومعامل التوافق لإختبار معنوية العلاقة الإقترانية، وحساب الفجوة التطبيقية.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن نسبة الزواج المبكر (أقل من 18 سنة) فى الدراسة الميدانية بلغت 36.3%، وتبين أن نحو 43.5%، و49.8% من المبحوثات إتجاههن سلبى ومحايد نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث، فى حين أن أكثر من نصف المبحوثات إتجاههن محايد نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور بنسبة 60.5%، كما إتضح وجود علاقة إرتباطية موجبة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين: عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والإتجاه نحو عملية تنظيم الإنجاب، كما يتضح وجود علاقة إرتباطية سالبة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين: عدد الأبناء، وعدد مرات الحمل، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور، كما توصلت الدراسة الى أن 94.2% من المبحوثات إتجاههن محايد وإيجابى نحو تنظيم عملية الإنجاب، فى حين تبين أن أعلى نسبة من المبحوثات درجة تفضيلهن وتطبيقهن لوسائل تنظيم الأسرة منخفض بنسبة 49.8% للتفضيل، و49.3% للتطبيق، ويتضح وجود فجوة ما بين تطبيق المبحوثات

(تسليم البحث فى 21 سبتمبر 2016)
(مراجعة البحث فى 2 نوفمبر 2016)
(الموافقة على البحث فى 9 نوفمبر 2016)

لوسائل تنظيم الأسرة وبين درجة تفضيلهن لهذه الوسائل وهذه الفجوة لصالح محور التطبيق.

المقدمة

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وجعل منه الذكر والأنثى، وجعل إستمرار وجودهم على الأرض متوقف على إجتماع كل منهم من خلال رباط مقدس الأ وهو الزواج الذى يعمل على حفظ النوع الإنسانى وذريته من الإنقراض **(شهوان، 2012، ص2)**، فقال الله عز وجل "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" **(سورة الروم الآية 21)**، وعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض (حسن الالبانى باب الاكفاء)، وبذلك يعتبر الزواج أهم النظم الإجتماعية فى حياة الإنسان والمجتمع، فهو يعبر عن الرابطة المشروعة بين الجنسين، والتى لا تتم إلا فى الحدود التى يرسمها المجتمع ووفق المصطلحات والأوضاع التى يقرها **(الخشاب، 1987، ص103)**، وهناك إرتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة حيث أن الزواج عبارة عن تزواج منظم وعلاقة دائمة بين الرجال والنساء، بينما الأسرة عبارة عن الزواج مضافاً اليه الإنجاب حيث يشير أرسطو الى أن الأسرة هى أول إجتماع تدعو إليه الطبيعة **(زكى وعبد الجواد، بدون سنة نشر، ص ص15-16)**، فالزواج هو الوسيلة الشرعية لبناء الأسرة التى يشبع من خلالها الإنسان حاجاته النفسية والجسدية، ولذلك يعد الزواج فى الثقافة المصرية والعربية والإسلامية نقطة محورية حيث يمنح كلا الزوجين المكانة الرفيعة والإحترام والقبول المجتمعى **(القصاص، 2013، ص301)**، ويعد الزواج الركيزة الأساسية التى يقوم عليها بناء الأسرة، وعلى الرغم من القوانين التى نصت على تحديد سن الزواج لكل من المرأة والرجل لكن هناك عدة طرق للتحايل على القانون لإتمام الزواج المبكر قبل إتمام شروط القانون للمتزوج **(الطائى والزبيدى، 2014، ص314)**.

ففى المجتمعات الريفية يتزوج كل من الشاب والفتاة فى سن مبكرة لتحقيق مكانة إجتماعية لا تتحقق الإ من خلال الزواج، فى حين أنه من الأمور الأساسية لإنجاح الحياة الأسرية هو مناسبة سن الزوجين بصورة تتناسب مع قدرتهما على تحمل الحياة الزوجية من الناحية الفسيولوجية والنفسية والإجتماعية، حيث يرى علماء طب النساء أن أفضل سن للإنجاب عند المرأة ما بين العشرين والخامسة والثلاثون عاماً وذلك لتزايد نسبة أخطار الحمل والولادة قبل وبعد هذه الفترة من العمر، فى حين أشار علماء النفس أن أفضل الزيجات هى التى تتم فى سن العشرين للمرأة وسن الثلاثين للرجل حيث تكون ملامح الشخصية قد تكونت ويكون النضج الفكرى والوجدانى قد وصل لدرجة تسمح للطرفين بدرجة من الوعى والتفاهم المتبادل **(زكى وعبد الجواد، بدون سنة نشر، ص19، ص25)**. وبذلك يعتبر الزواج قضية هامة فى كثير من الدول حيث أن الفتيات التى يتزوجن فى سن مبكر ليس لديهن القدرة على التعامل مع المسئوليات والحمل المبكر والولادة، مما يؤدى ذلك الى حدوث إصابة هؤلاء الفتيات بمجموعة من المشكلات النفسية كالإكتئاب نتيجة عدم قدرتهن لتحمل هذه المسئوليات الموكوله إليهن **(Ahmed et al, 2013, p84)**، وبذلك يعتبر السن عند الزواج الأول بعداً هاماً للسلوك الإنجابى للمرأة، فخلاله تتأهل المرأة للحمل المبكر ومخاطره التى تؤثر على صحة الفتيات الصغيرات **(Singh and Samara, 1996, p148)**، ولذلك يجب أن يتم الزواج فى سن يكون فيه كل من طرفى الزواج الذكر والأنثى على درجة من الوعى وإمتلاكهما القدرة على تحمل المسئولية الإقتصادية والإجتماعية التى سوف تقع على عاتقهما **(الزيود، 2012، ص436)**، ومن هنا وجب الإهتمام بالمرأة وقضاياها، وتحسين أوضاعها وتعزيز دورها التنموى لأنها تحتل جزءاً هاماً من إهتمامات العالم وسياساته وبرامجه التى تستهدف حصولها على حقوقها من الفرص المتكافئة مع الرجل فى الحصول على الخدمات بإعتبارها نصف المجتمع، مما ينعكس على درجة مشاركتها الإيجابية والفعالة فى تنمية المجتمع **(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1997، ص11)**.

المشكلة البحثية:

يعتبر الزواج سنة الله فى خلقه فهو أهم النظم الإجتماعية داخل أى مجتمع فمن خلاله يتم تنظيم العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، وتحقيق الإستقرار

النفسى والإجتماعى والتوزان البيولوجى، كما أنه العنصر الرئيسى لتأسيس النواة الرئيسية لأى مجتمع، فالأسرة لا يمكن تكوينها إلا من خلال نظام الزواج. ونتيجة تعرض هذا النظام لمجموعة من التغيرات أدت الى ظهور بعض المشكلات الإجتماعية منها ظهور الزواج المبكر المنتشر بصورة كبيرة داخل المجتمع المصرى، حيث يمثل الزواج المبكر فى مصر بنحو 15% من الزيجات، مما أدى ذلك الى إرتفاع معدل الزيادة السكانية حيث يقدر متوسط عدد الأطفال فى حالة الزواج قبل سن 18 سنة بـ 3.7، فى حين يقدر هذا المتوسط عند الزواج بعد سن 22 سنة بـ 2.79 **(المجلس القومى للسكان، 2014، ص5)**. وبالرجوع الى إحصاءات معدل الزواج فى جمهورية مصر العربية تبين أن معدل الزواج الخام على مستوى الجمهورية بلغ نحو 10.7، بينما بلغ فى محافظة الشرقية نحو 9.1 أى أنها تقع فى الترتيب التاسع عشر بين المحافظات من حيث معدل الزواج الخام، بمعدل 10.4 للريف، و4.8 للحضر، فى حين بلغ معدل الطلاق على مستوى الجمهورية نحو 1.9، وبلغ فى محافظة الشرقية نحو 1.4 أى أنها تحتل المركز الثانى عشر بين المحافظات فى معدل الطلاق، بمعدل 1.4 للريف، و1.3 للحضر **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2014أ، ص17، ص69)**، ولذلك تتجه مصر فى الفترة الحالية إلى إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية فى المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ومن هنا وجب الإتجاه الى دراسة بعض هذه المشكلات ومنها الزواج المبكر وما يترتب عليه من الزواج من آثار بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء، حيث يلعب سن الزواج دوراً هاماً على معدلات الإنجاب وصحة الأم والطفل، مما يدل على أن الزواج المبكر له أثر سلبى على زيادة حجم الأسر داخل المجتمع والتى تؤدى بدورها للزيادة السكانية. ولذلك جاءت هذه الدراسة لرصد ظاهرة الزواج المبكر داخل المجتمع الريفى ووصفها من حيث الأسباب والآثار المترتبة. ونظراً للكثافة السكانية التى تمر بها الدولة المصرية حيث قدرت فى 2016/1/1 بنحو 89.2 نسمة/ كم^2، وبلغ عدد السكان نحو 90086267 نسمة، وبلغ عدد سكان محافظة الشرقية نحو 6640664 نسمة وبذلك فهى تحتل المرتبة الثالثة بين المحافظات من حيث عدد السكان بعد محافظتى القاهرة والجيزة، حيث قدرت الكثافة السكانية بها بنحو 1376.3 نسمة/ كم^2 **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، ص4، ص14: 15)**، لذا وجب الإتجاه نحو تنظيم العملية الإنجابية بإعتبارها أحد مؤشرات تحضر المجتمعات وتقدمها. فبلغت نسبة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة بمحافظة الشرقية نحو 59.7% أى أنها تحتل المرتبة الثالثة عشر بين المحافظات من حيث إستخدام وسائل تنظيم الأسرة **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2016، ص150)**، لذا قامت الدراسة أيضاً بإلقاء الضوء على تنظيم عملية الإنجاب وعلاقته بالزواج المبكر، وحساب الفجوة التطبيقية لوسائل تنظيم الأسرة، مع تسليط الضوء على دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء.

أهداف الدراسة

إتساقاً على ما ورد فى المشكلة البحثية تستهدف الدراسة الراهنة ما يلى:

1- التعرف على أسباب الزواج المبكر للأبناء، وأساليبه، والأثار المترتبة على حدوثه.
2- تحديد العلاقة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، وعدد سنوات التعليم للمبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وعدد الأبناء، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، ورغبة المبحوثة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة، والمستوى الإقتصادى لعائلة الوالد، وحرية إختيار الزوج، وأساس إختيار الزواج، والإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبنة، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبن، والمعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر.

3- تحديد العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث أو الذكور) وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، والدخل الشهرى للأسرة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة الحالى، وسن المبحوثة عند الزواج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، وحرية إختيار الزوج، وأساس إختيار الزواج، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والمعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور، والإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، ودور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء.

4- تحديد العلاقة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، والدخل الشهرى للأسرة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة الحالى، وسن المبحوثة عند الزواج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، والرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة، ودور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء.

5- تحديد الفجوة التطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بتطبيق وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقتى الدراسة، ومع تحديد الفجوة ما بين تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة ودرجة تفضيلهن لهذه الوسائل.

الإطار النظرى

مفهوم الزواج The Marriage Concept: يعتبر الزواج الرابطة المشروعة بين الجنسين، وعن طريقه تتحقق سلامة الأوضاع الإجتماعية وبقاء النوع والسمو بالعلاقات بين النساء والرجال الى مستوى المشروعية والتنظيم بما يتفق مع القيم الإنسانية **(الخشاب، 1987، ص111)**، فالزواج هو علاقة الحب والمودة بين الزوج والزوجة وبالتالى تتكون الرغبة لديهم فى إنجاب الأبناء وتربيتهم والشعور بالمسئولية وهو ما ينتج عنه الأسرة التى تعتبر الأساس فى تكوين المجتمع، أما فى حالة حدوث الزواج دون عمر الثامنة عشر فإنه يعد نمطاً من أنماط العنف تجاه الأبناء **(سليم وحارث، 2015، ص28)**، ويعرف الزواج بأنه "عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق ما يقتضيه الطبع الإنسانى، أو أنه ميثاق شرعى بين الرجل والمرأة– غايته إنشاء أسرة مستقرة برعاية الزوج– على أسس تكفل لهما تحمل أعبائها بمودة ورحمة وتعاونهما مدى الحياة ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليهما من واجبات **(المجلس القومى للسكان، 2014، ص61)**.

مفهوم الزواج المبكر Early Marriage Concept: يختلف تحديد مصطلح الزواج المبكر بإختلاف تحديد سن الزواج حيث يعتبر سن الزواج عاملاً مهماً فى بناء الرابطة الزوجية وإيجاد التفاهم والسكن والطمأنينية بين الزوجين **(شهوان، 2012، ص6)**، فلا يوجد سن زواج يعد مثالياً بين المجتمعات بل هناك إختلاف فى سن الزواج على صعيد كل بلد وفقاً لإختلاف الثقافات الإنسانية داخله **(السبعاوى، 2007، ص100)**، ففى مجتمعنا المصرى قامت الحكومة عام 2008 برفع سن زواج الفتيات من 16 الى 18 سنة أسوة بالذكور، وذلك وفقاً لما جاء بنص المادة 31 مكرر من الأحوال المدنية رقم 143 لسنة 1994 والتى تمنع توثيق عقد الزواج قبل سن 18 سنة، والمادة **228** من قانون العقوبات **(المجلس القومى للسكان، 2014، ص14، ص64)**، ويعرف الزواج المبكر بأنه الزواج قبل سن البلوغ **(عفانه، 2000، ص4)**، كما أشار الأنصارى **(2010، ص117)** الى أن الزواج المبكر عبارة عن ظاهرة

الزواج فى عمر دون 22 سنة أى ما يوافق مرحلة الدراسة الجامعية أو ما قبلها.

مفهوم التصادق: هو تسجيل زواج عرفى تم بين زوجين بتاريخ حدوثه بينهما مهما طالت مدته لتكتسب الزوجة حقوقها الشرعية، ووفقاً لإحصاءات 2013 زادت نسبة عقود التصادق بنسبة 13.7% مقارنة بعام 2012 **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2014أ، ص1، ص6).**

مفهوم تنظيم الأسرة Birth Control: شاع هذا المصطلح فى العقود الأولى من القرن العشرين على يد مارجريت سانجر وهى إحدى الرائدات الأمريكيات لنزعة تنظيم الأسرة المعاصرة، وهذا المصطلح يقصد به سلوك الزوجين الذى يهدف الى منع الإتصال الجنسى من أن يؤدى الى إنجاب مواليد، وهو مصطلح مرادف لمنع الحمل **contraception** وتنظيم الخصوبة **Fertility Control**، وتنظيم النسل **Birth Control (عبد الجواد، 2009، ص354)**، وأشارت الأمم المتحدة **(العجمى ورزق، 2011)** الى تنظيم الأسرة على أنه "لكل فرد ولكل زوجين الحق فى إختيار حر ومسئول لعدد أطفالهم والمباعدة بين ولادتهم، وأن يحصلوا على المعلومات وعلى التعليم وعلى الوسائل التى تمكنهم من تحقيق ذلك، كما رأى سعدودى **(2008، ص89)** أن تنظيم الأسرة عبارة عن إستعمال الوسائل الملائمة لمنع الحمل وتنظيم الولادات بهدف إحداث التوازن.

مفهوم منع الحمل contraception Concept: عبارة عن فعل مقصود من جانب الزوجين للحيلولة دون حدوث الحمل **(عبد الجواد، 2009، ص356).**

فروض الدراسة:

فى ضوء تحديد أهم العوامل المؤثرة على سن زواج المرأة الريفية، وإتجاهها نحو الزواج المبكر لأبنائها (الإناث/ الذكور)، ومدى تطبيقها لوسائل تنظيم الأسرة، أمكن إشتقاق أربعة فروض عامة، ثم تم إشتقاق ثلاثة وثمانون فرضاً إحصائياً، وذلك لتحقيق الهدف الثانى والثالث والرابع من الدراسة والتى سبق الإشارة إليها، وبيان الفروض الإحصائية فيما يلى:

أ- الفروض الإحصائية (1-21): وتختص هذه الفروض بإختبار العلاقة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المستقلة كل على حدة، وتشترك هذه الفروض فى صياغة واحدة مفادها:

"لا توجد علاقة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، وعدد سنوات التعليم للمبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، ورغبة المبحوثة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة، والمستوى الإقتصادى لعائلة الوالد، وحرية إختيار الزوج، وأساس إختيار الزواج، والإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور، المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر".

ب- الفروض الإحصائية (22-44): وتختص هذه الفروض بإختبار العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المستقلة كل على حده، وتشترك هذه الفروض فى صياغة واحدة مفادها:

"لا توجد علاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، والدخل الشهرى للأسرة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة الحالى، وسن المبحوثة عند الزواج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، وحرية إختيار الزوج، أساس إختيار الزواج، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والمعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور، والإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، ودور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء".

جـ- الفروض الإحصائية (45-67): وتختص هذه الفروض بإختبار العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المستقلة كل على حده، وتشترك هذه الفروض فى صياغة واحدة مفادها:

"لا توجد علاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، والدخل الشهرى للأسرة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة الحالى، وسن المبحوثة عند الزواج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، وحرية إختيار الزوج، وأساس إختيار الزواج، والسن المناسب لزواج البنت، والسن المناسب لزواج الولد، والمعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث، والرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور، والإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، ودور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء".

د- الفروض الإحصائية (68-83): وتختص هذه الفروض بإختبار العلاقة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المستقلة كل على حده، وتشترك هذه الفروض فى صياغة واحدة مفادها:

"لا توجد علاقة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية التالية: المهنة، والدخل الشهرى للأسرة، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وسن المبحوثة الحالى، وسن المبحوثة عند الزواج، وسن المبحوثة عند إنجاب أول مولود، وعدد الأبناء، ورغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى، ورغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى، وعدد مرات الحمل، والفترة بين ولادة طفل وأخر، ونوع الولادة، والإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب، والرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة، ودور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء".

منهجية الدراسة وأدواتها

أجريت الدراسة إعتماداً على منهج المسح الإجتماعى فى قريتين بمحافظة الشرقية حيث تم إختيار مركزين وفقاً لنسبة المترددات على وحدات تنظيم الأسرة كما هو موضح **بالجدول رقم (1)**، فتبين أن أكبر مركز فى نسبة المترددات هو مركز أبو حماد (عدد القرى به =34 قرية) بنسبة (2.57%)، وأقل مركز فى نسبة المترددات هو مركز فاقوس (عدد القرى به = 47 قرية) بنسبة (0.14%)، ثم تم إختيار قرية من كل مركز عشوائياً بإستخدام طريقة الكيس المثالى فكانت قرية كفر أبو نجم التابعة لمركز أبو حماد وعدد النساء بها (2370 أنثى)، وقرية أولاد العدوى التابعة لمركز فاقوس وعدد النساء بها (2070 أنثى) **(مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2015)**، ولتحديد عينة الدراسة الراهنة تم تحديد 5% من إجمالى عدد النساء فى كل قرية، فكان إجمالى العينة 223 مفردة بواقع 119 مفردة من قرية كفر أبو نجم، و 104 مفردة من قرية أولاد العدوى، وتم إختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية، وتم الإعتماد فى تجميع البيانات على نوعين من البيانات هما: البيانات المنشورة، والبيانات الميدانية التى تم تجميعها بإستخدام إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية، بدءاً من شهر أبريل وحتى أواخر شهر يونيه 2016.

وتم تحليل البيانات بإستخدام عدة أساليب إحصائية هى:

1- التكررات والنسب المئوية.

2- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Coefficient لحساب معامل الثبات للمقاييس المستخدمة.

3- المتوسط المرجح ويمكن توضيحه كما فى المعادلة التالية **(علام، 1985، ص108)**:

$$\overline{x} = \frac{\sum nx}{\sum n}$$

حيث أن n = الوزن المرجح. X = التكرار.

4- معامل إرتباط بيرسون.

5- معامل التوافق لإختبار العلاقة الإقترانية.

6- حساب الفجوة التطبيقية بإستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الفجوة التطبيقية} = \frac{\text{متوسط التطبيق فى القرية الأولى} - \text{متوسط التطبيق فى القرية الثانية}}{\text{متوسط التطبيق فى القرية الأولى}} \times 100$$

جدول 1. نسبة التردد على وحدات تنظيم الأسرة

المركز	نسبة التردد على وحدات تنظيم الأسرة	الترتيب
1-مركز أبو حماد.	2.57	الأول
2-أبو كبير.	0.472	الثانى
3-مشتول السوق.	0.444	الثالث
4-الزقازيق.	0.442	الرابع
5-ههيا.	0.375	الخامس
6-الحسينية.	0.368	السادس
7-منيا القمح.	0.350	السابع
8-الإبراهيمية.	0.308	الثامن
9-بلبيس.	0.284	التاسع
10-ديرب نجم.	0.284	العاشر
11-أولاد صقر.	0.261	الحادى عشر
12-كفرصقر.	0.259	الثانى عشر
13-فاقوس.	0.140	الثالث عشر

المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار (2015): "**بيان بتنظيم الأسرة والطب الوقائى**"، محافظة الشرقية.

التعريفات الإجرائية وقياس المتغيرات

المهنة: تعبر عما إذا كانت المبحوثة تعمل أم لا، وتم القياس كمتغير إسمى، ورمزت الإستجابات: ربة منزل = 1، عاملة = 2.

عدد سنوات تعليم المبحوثة أو تعليم الزوج: ويقصد بها عدد السنوات التى أقضاتها المبحوثة أو الزوج فى المراحل التعليمية، وتم القياس كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

الدخل الشهرى للأسرة: عبارة عن جملة الدخل الشهرى للأسرة، وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة بالجنيه المصرى.

كفاية الدخل الشهرى للأسرة: ويقصد به مدى كفاية الدخل الشهرى لتوفير متطلبات الأسرة، وتم قياسه كمتغير رتبى، ورمزت الإستجابات: كافى = 3، كافى لحد ما = 2، غير كافى = 1.

سن المبحوثة الحالى: عبارة عن سن المبحوثة وقت إجراء الدراسة الميدانية، وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام عدد السنوات منذ الميلاد بالأرقام المطلقة.

السن عند الزواج: عبارة عن سن المبحوثة عند زواجها، وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام عدد السنوات بالأرقام المطلقة.

عدد الأبناء: عبارة عن جملة عدد أبناء المبحوثة، وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

رغبة المبحوثة أو الزوج لعدد الأبناء الحالى: عبارة عن مدى رغبة المبحوثة أو الزوج فى عدد الأبناء الحاليين، وتم قياسه كمتغير رتبى، وأعطيت الإستجابات: حسب الرغبة = 3، أكثر من الرغبة = 2، أقل من الرغبة = 1.

عدد مرات الحمل: عبارة عن عدد المرات التى حملت فيها المبحوثة، وتم القياس كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

نوع الولادة: عبارة عن نوع ولادة المبحوثة للأبناء، وتم القياس كمتغير إسمى، ورمزت الإستجابات كالأتى: طبيعية = 1، قيصرية = 2، الإثنين = 3.

الفترة بين ولادة طفل وأخر: عبارة عن الفترة الزمنية بالسنوات بين ولادة المبحوثة لطفل وأخر، وتم القياس كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

المستوى الإقتصادى لأسرة الوالد: يعبر عن المستوى الإقتصادى لعائلة والد المبحوثة، وتم قياسه كمتغير رتبى، ورمزت الإستجابات كالأتى: منخفض = 1، متوسط = 2، مرتفع = 3.

حرية إختيار الزوج: يعبر عن مدى حرية المبحوثة فى إختيار زوجها، وتم قياسه كمتغير إسمى، ورمزت الإستجابات كالأتى: الرضا = 1، إجبار من الأهل = 2، تقليدى = 3.

أساس إختيار الزواج: يعبر عن البعد الذى يتم على أساسه إكمال الزواج، وتم قياسه كمتغير إسمى، ورمزت الإستجابات كالأتى: مصلحة شخصية = 1، مصلحة عائلية = 2، الحب = 3، القرابة = 4.

السن المناسب لزواج البنت أو الولد: يعبر عن السن المناسب من وجهة نظر المبحوثات لزواج كل من البنت والولد، وتم قياسه كمتغير كمى بإستخدام الأرقام المطلقة.

الإتجاه نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث أو الذكور): تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ثمانى عبارات تعبر عن مدى ميل المبحوثات عن زواج أبنائهم فى سن صغير، وقبل إكمال المراحل التعليمية، ومدى موافقتهن على زواج أبنائهن فى سن صغير يكسبهم الخبرة وتحمل المسئولية ويعتبر سترة لهم، وتم حساب معامل الثبات لهذا المتغير بإستخدام معامل ألفا كرونباخ فبلغت (0.72 للإناث) (0.69 للذكور) وهى درجة ثبات مرتفعة للمقياس، وصيغت بعض العبارات بطريقة إيجابية وبعضها بطريقة سلبية، وتم ترميز الإستجابات على العبارات الإيجابية كالأتى: موافق = 3، محايد = 2، غير موافق = 1 مع عكس الأوزان فى حالة العبارات السلبية، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

الرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة: يعبر عن مدى رغبة المبحوثة فى إستخدام أزواجهن لوسائل تنظيم الأسرة بدلاً منهن، وتم قياسه كمتغير رتبى، ورمزت الإستجابات كالأتى: موافقة بشدة=4، موافقة بشروط = 3، غير موافقة = 2، غير متأكدة = 1.

الأسباب التى تدفع الى الزواج المبكر للأبناء: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات فى مقياس مكون من إثنى عشر عبارة تعبر عن الأسباب التى تدفع الأهالى إلى زواج أبنائهم قبل السن القانونى، ورمزت الإستجابات: موافق=3، موافق لحد ما = 2، غير موافق = 1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات ومدى معرفتهن بالعقوبات التى تطبق عليهم فى حالة ثبوت حدوث الزواج للأبناء قبل السن القانونى، ورمزت الإستجابات كالأتى: يعرف = 3، يعرف لحد ما = 2، لا يعرف = 3، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

الأساليب المتبعة فى حالة الزواج المبكر: تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات عن الطرق التى يتبعها مجتمع الدراسة لزواج أبنائهم قبل السن القانونى، ورمزت الإستجابات: موجودة = 2، غير موجودة =1.

الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء (الإناث أو الذكور): تم قياس هذا المتغير بإستيفاء رأى المبحوثات فى مقياس مكون من سبع عبارات تعبر عن مدى رضا المبحوثات عن زواج أبنائهم (البنت أو الولد) من الأقل تعليماً، وسناً، ومادياً، وإجتماعياً، أو الزواج من محافظة أخرى أو دولة أخرى، ورمزت الإستجابات كالأتى: راضى = 3، راضى لحد ما = 2، غير راضى = 1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

الإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من أربع عبارات تعبر عن مدى قبول المبحوثات لقانون تحديد سن الزواج، ودرجة ميلهن لعدم وجود قانون يتحكم فى سن الزواج للأبناء، وصيغت بعض العبارات بطريقة إيجابية وبعضها بطريقة سلبية، ورمزت الإستجابات على العبارات الإيجابية كالأتى: موافق = 3، محايد = 2، غير موافق = 1 مع عكس الأوزان فى حالة العبارات السلبية، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

الإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ستة عبارات تعبر عن مدى ميل المبحوثات لتنظيم عملية الإنجاب، ومدى ميلهن لمتابعتهم لإنجاب الأبناء دون توقف، ومدى إعتقادهن بأن الأبناء عزوة للعائلة، وصيغت بعض العبارات بطريقة إيجابية وبعضها بطريقة سلبية، ورمزت الإستجابات على العبارات الإيجابية كالأتى: موافق=3، محايد=2، غير موافق=1 مع عكس الأوزان فى حالة العبارات السلبية، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من سبعة عبارات تعبر عن مدى تقديم الدولة ندوات توعية للنساء الحوامل، ومدى توفيرها لندوات توعية بأنسب الوسائل التى يمكن إستخدمها على حسب طبيعة كل مرأة، وتوفيرها ندوات توعية بخطر الولادة بعد سن 35 سنة، وقيامها بتنفيذ برامج الخيمة الأسرية، ورمزت الإستجابات كالأتى: دائماً=4، أحياناً=3، نادراً= 2، لا=1، وتم حساب الدرجة الكلية لهذا المتغير بجمع الدرجات التى حصلت عليها كل مبحوثة.

درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة: تم قياس هذا المتغير بحاصل ضرب الدرجات التى حصلت عليها المبحوثة من خلال سؤالها عن محورين هما درجة الإستخدام الفعلى لوسائل تنظيم الأسرة (يستخدم =2، لا يستخدم=1)، ودرجة الفعالية لهذه الوسائل (فعالة = 2، غير فعالة=1).

خصائص العينة Characteristics of Sample:

يشير **الجدول رقم (2)** إلى أهم خصائص عينة الدراسة إيجازها فى كون غالبية مفرداتها من ربات البيوت، وذات دخل أسرى منخفض، والذى بالكاد يكفى غالبيتهم، لذلك فغالبية الأسر من ذوات المستوى الإقتصادى المتوسط، كما أن غالبيتهم ذات تعليم متوسط حيث أنهم قضوا فى المراحل التعليمية أقل من 16 سنة، ولديهم عدد أبناء أقل من 4 أبناء، وبين كل طفل وأخر فترة من 1: 2 سنة، وغالبيتهن فى الفئة العمرية (31-43 سنة)، وكانت معرفتهن متوسطة بإجراءات العقوبة المتبعة فى حالة الزواج المبكر، وغالبيتهن أبدين رغبتهن فى إستخدام أزواجهن لوسائل تنظيم الأسرة.

توصيف متغيرات الدراسة الميدانية:

يوضح **الجدول رقم (3)** توصيف بعض المتغيرات الإجتماعية لعينة الدراسة الميدانية، وذلك فيما يلى:

1- بحساب نسبة الزواج المبكر (أقل من 18 سنة) فى الدراسة الميدانية تبين أنه 36.3%، متفقة مع **(شوقى وملعاط، 2000)** والتى أشارت إلى أن 27.2% من المبحوثات تزوجن فى عمر المراهقة الباكرة، كما كانت أعلى نسبة من المبحوثات فى الدراسة الراهنة تزوجن فى عمر (18-24 سنة) بنسبة 56.1%، متفقة مع **(Singh and Samara, 1996)** **(بركات وأخرون، 2003)** حيث أشار أن غالبية المبحوثات بنسبة 74.9% تزوجن فى عمر متوسط، تختلف مع **(رزق، 1994)**.

2- تبين أن 70.4% من المبحوثات أشارن الى أن السن المناسب لزواج البنت يكون فى الفئة (20-23 سنة) أى أنهم لا يشجعوا على الزواج المبكر للفتيات، متفقة مع **(السبعاوى، 2007)**، **(شهوان، 2012)**، **(القصاص، 2013)**، كما أنها وتتفق هذه النتيجة مع نظرية **كنجزلى ديفيز** التى ترى أنه إذا إختل توازن المجتمع نتيجة زيادة عدد السكان، فإنهم يميلون الى تأخير سن الزواج **(عبد الجواد، 2009)**، وتختلف هذه النتيجة مع **(بركات وأخرون، 2003)**، **(الأنصارى، 2010)**، **(الدعمى، 2014)**، فى حين تبين أن 68.6% من المبحوثات أشارن الى أن السن المناسب لزواج الولد يكون فى الفئة (22-26سنة) متفقة مع **(شهوان، 2012)**، **(الأنصارى، 2010)**. وبالإستعانة بالبيانات المنشورة الخاصة بمحافظة الشرقية تبين أنها تحتل المركز السادس بين المحافظات من حيث عقود الزواج بمعدل 11.6 عام 2011 **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2014ب، ص66)**، كما تبين أن عدد عقود الزواج الرسمية لأقل من 20 سنة بلغ نحو 6801 حالة **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2014أ، ص66)**، كما أن معدلات الزواج تترواح ما بين الزيادة والنقصان الى أن وصلت عام 2013 نحو 10.8، وهذا يوضح أن هناك إنخفاض فى معدلات الزواج على المستوى العام **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2014ب)**.

3- تبين أن نحو 43.5%، و49.8% من المبحوثات إتجاههن سلبى ومحايد نحو الزواج المبكر لأبنائهن الإناث تختلف مع **(بركات وأخرون، 2003)**، **(الدعمى، 2014)** حيث أشاروا الى أن أعلى نسبة من المبحوثات يفضلن الزواج المبكر لبناتهن، كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى أكثر من نصف المبحوثات إتجاههن محايد نحو الزواج المبكر لأبنائهن الذكور بنسبة 60.5%.

جدول 2. توصيف الخصائص الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة لعينة الدراسة الميدانية

المتغير	الفئات	العدد(ن=223)	%	المتغير	الفئات	العدد(ن=223)	%
1-المهنة.	ربة منزل	143	64.1	2-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	أقل من 10 سنوات	49	22
	عاملة	80	35.9		من (10: 16 سنة)	164	73.5
3-الدخل الشهرى للاسرة.	فئة دخل أقل من 3334 جنيه	205	91.9		أكتر من 16 سنة	10	4.5
	فئة دخل (3334- 6167جنيه)	13	5.8	4-عدد سنوات تعليم الزوج.	أقل من 10 سنوات	49	22
	فئة دخل أكبر من 6167 جنيه	5	2.2		من (10: 16 سنة)	165	74
5-كفاية الدخل الشهرى للاسرة.	كافى	48	21.5		أكتر من 16 سنة	9	4
	كافى لحد ما	127	57	6-السن المبحوثة الحالى.	فئة عمرية من (19: 30 سنة)	68	30.5
	غير كافى	48	21.5		فئة عمرية من (31: 43 سنة)	97	43.5
7-المستوى الإقتصادى لأسرة الوالد.	منخفضة	27	12.1		فئة عمرية من (44-55 سنة)	58	26
	متوسطة	170	76.2	8-رغبة المبحوثة لعدد الابناء الحالى.	لا يوجد أبناء	5	2.2
	مرتفعة	26	11.7		أقل من الرغبة	38	17
9-عدد الأبناء.	لا يوجد أبناء	5	2.2		حسب الرغبة	154	69.1
	أقل من (4 أبناء)	131	58.7		أكثر من الرغبة	26	11.7
	من (4: 6 أبناء)	82	36.8	10- رغبة الزوج لعدد الابناء الحالى.	لا يوجد أبناء	5	2.2
	أكبر من (6 أبناء)	5	2.2		أقل من الرغبة	32	14.3
11-الفترة بين ولادة طفل وأخر.	عدم وجود ابناء أو ابن واحد	28	12.6		حسب الرغبة	162	72.6
	عدد (1: 2سنة)	132	59.2		أكثر من الرغبة	24	10.8
	عدد (3: 4 سنة)	60	26.9	12-نوع الولادة.	عدم الحمل	5	2.2
	عدد (5: 6سنة)	3	1.3		طبيعية	128	57.4
13-المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر.	منخفضة (4-6درجة)	19	8.5		قيصرية	41	18.4
	متوسطة (7-9درجة)	107	48		الإثنين	49	22
	مرتفعة(10-12درجة)	97	43.5	14-حرية اختيار الزوج.	الرضا	120	53.8
15-اساس إختيار الزواج.	مصلحة شخصية	12	5.4		اجبار من الاهل	13	5.8
	مصلحة عائلية	37	16.6		تقليدى	90	40.4
	الحب	86	38.6	16-الرضا عن الاختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور.	رضا منخفض (7-11درجة)	22	9.9
	القرابة	88	39.5		رضا متوسط (12-16درجة)	123	55.2
17-الرغبة فى استخدام الازواج لوسائل تنظيم الاسرة.	غير متاكدة	68	30.5		رضا مرتفع (17-21درجة)	78	35
	غير موافقة	17	7.6	18-الرضا عن الاختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث.	رضا منخفض (7-11درجة)	40	17.9
	موافقة بشروط	14	6.3		رضا متوسط (12-16درجة)	104	46.6
	موافقة جدا	124	55.6		رضا مرتفع (17-21درجة)	79	35.4

جدول 3. توصيف المتغيرات الإجتماعية للدراسة الميدانية.

المتغير	الفئـات	العدد(ن=223)	%	المتغير	الفئـات	العدد(ن=223)	%
1-السن عند الزواج.	أقل من 18 سنة	81	36.3	2-السن المناسب لزواج البنت.	سن أقل من 20سنة	35	15.7
	من (18: 24 سنة)	125	56.1		سن من (20: 23 سنة)	157	70.4
	أكثر من 24 سنة	17	7.6		سن أكبر من 23 سنة	31	13.9
3-السن المناسب لزواج الولد.	سن من أقل من 22سنة	25	11.2	4-الاتجاه نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث.	منخفض (8-13 درجة)	97	43.5
	سن من (22: 26 سنة)	153	68.6		متوسط (14-19 درجة)	111	49.8
	سن أكبر من 26 سنة	45	20.2		مرتفع (20-24 درجة)	15	6.7
5-الاتجاه نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور.	سلبى (8-13 درجة)	72	32.3	6-الاتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج.	اتجاه سلبى (4-6درجة)	14	6.3
	محايد (14-19 درجة)	135	60.5		اتجاه محايد (7-9درجة)	157	70.4
	إيجابى (20-24 درجة)	16	7.2		اتجاه إيجابى (10-12درجة)	52	23.3
7-الاتجاه نحو تنظيم عملية الانجاب.	اتجاه سلبى (6-9درجة)	13	5.8	8-تفضيل وسائل تنظيم الاسرة.	تفضيل منخفض(9-13درجة)	111	49.8
	اتجاه محايد (10-14درجة)	169	75.8		تفضيل متوسط(14-18درجة)	86	38.6
	اتجاه إيجابى (15-18درجة)	41	18.4		تفضيل مرتفع(19-22درجة)	26	11.7
9-درجة تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة.	تطبيق منخفض (12-17درجة)	110	49.3	10-دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء.	توعية منخفضة(7-13درجة)	24	10.8
	تطبيق متوسط (18-23درجة)	78	35		توعية متوسطة(14-21درجة)	125	56.1
	تطبيق مرتفع (24-28درجة)	35	15.7		توعية كبيرة (22-28درجة)	74	33.2

4- تبين أن 75.8% من المبحوثات ذو إتجاه محايد نحو تنظيم عملية الإنجاب متفقة مع **(العموش، 2001)**، **(العجمى ورزق، 2011)**، وتتفق هذه النتيجة مع **نظرية كنجزلى ديفيز** التى ترى أنه إذا إختل توازن المجتمع نتيجة زيادة عدد السكان، فإنهم يميلون الى الإتجاه نحو تنظيم الأسرة، كما تتفق هذه النتيجة مع **نظرية فريدمان للخصوبة** والتى تشير إلى أن الحافز لخفض الخصوبة نابع من إتجاهات الأسر وإيمانهم بمميزات الأسرة الصغيرة **(عبد الجواد، 2009)**، فى حين تبين أن أعلى نسبة من المبحوثات درجة تفضيلهن وتطبيقهن لوسائل تنظيم الأسرة منخفض بنسبة 49.8% للتفضيل، و49.3% للتطبيق.

5- تبين أن أكثر من نصف المبحوثات 56.1% أشارن الى أن دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية الأمنة متوسط.

النتائج والمناقشة

أولاً: أسباب الزواج المبكر للأبناء، والأساليب المتبعة لزواج الأبناء قبل السن القانونى، مع تحديد الأثار المترتبة على حدوثه

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمجموعة الأسباب التى تدفع الى الزواج المبكر للأبناء من وجهة نظر المبحوثات، والأساليب المتبعة لزواج الأبناء قبل بلوغ السن القانونى، والآثار المترتبة على حدوثه من وجهة نظر

المبحوثات، وترتيبها وفقاً لأهميتها بإستخدام المتوسط المرجح، ويمكن توضيح النتائج المتحصل عليها فيما يلى:

أ- **أسباب الزواج المبكر للأبناء:** يبين **الجدول رقم (4)** الأسباب التى تدفع الى الزواج المبكر للأبناء من وجهة نظر المبحوثات مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلى: الرغبة فى رؤية الأحفاد متفقة مع **(الأنصارى، 2010)**، صيانة الأبناء من الإنحراف وحماية شرف العائلة متفقة مع **(الدعمى، 2014)**، فشل الأبناء فى الدراسة، الرغبة فى زيادة نسل العائلة **(الأنصارى، 2010)**، كثرة المال سبب فى الزواج المبكر للأبناء متفقة مع **(الزيود، 2012)**، **(الأنصارى، 2010)**، مساعدة وخدمة الأسرة فى العمل، الإفتخار أمام أهل القرية بتزويج الأبناء مبكراً، تخفيف مصاريف تعليم الأبناء، تحقيق مصالح عائلية من الزواج، التخلص من الأعباء الإقتصادية للأبناء متفقة مع **(الزيود، 2012)**، **(الدعمى، 2014)**، مختلفة مع **(الطائى والزبيدى، 2014)**، تحقيق مكاسب مادية، الأبناء يرثون المستوى الاجتماعى للأباء فلا داعى من تعليمهم وتزويجهم مبكراً **(الأنصارى، 2010)**.

جدول 4. أسباب الزواج المبكر للأبناء وترتيبها وفقاً للمتوسط المرجح

الأسباب	أسباب الزواج المبكر للأبناء						المتوسط المرجح	الترتيب
	موافق		لحد ما		غير موافق			
	العدد	%	العدد	%		%		
1-الرغبة فى رؤية الأحفاد.	86	38.6	112	50.2	25	11.2	84.5	الأول
2- صيانة الأبناء من الإنحراف وحماية شرف العائلة.	80	35.9	118	52.9	25	11.2	83.5	الثانى
3-فشل الأبناء فى الدراسة.	81	36.3	112	50.2	30	13.5	82.8	الثالث
4-الرغبة فى زيادة نسل العائلة.	61	27.4	123	55.2	39	17.5	78	الرابع
5-كثرة المال سبب فى الزواج المبكر للأبناء.	70	31.4	104	46.6	49	22	77.8	الخامس
6-مساعدة وخدمة الأسرة فى العمل.	44	19.7	151	67.7	28	12.6	77	السادس
7-الإفتخار أمام أهل القرية بتزويج الأبناء مبكراً.	58	26	100	44.8	65	29.1	73.2	السابع
8-تخفيف مصاريف تعليم الأبناء.	61	27.4	91	40.8	71	31.8	72.7	الثامن
9-تحقيق مصالح عائلية من الزواج.	54	24.2	99	44.4	70	31.4	71.7	التاسع
10-التخلص من الأعباء الإقتصادية للأبناء.	40	17.9	113	50.7	70	31.4	69.3	العاشر
11-تحقيق مكاسب مادية.	51	22.9	88	39.5	84	37.7	68.8	الحادى عشر
12-الأبناء يرثون المستوى الإجتماعى للأباء فلا داعى من تعليمهم والأحسن تزويجهم مبكراً.	45	20.2	83	37.2	95	42.6	66	الثانى عشر

ب- **الأساليب المتبعة لزواج الأبناء قبل السن القانونى:**

يشير **الجدول رقم (5)** لمجموعة الأساليب التى يتبعها المجتمع الريفى لزواج الأبناء قبل السن القانونى، وعدم تمكنهم من توثيق عقد القران، ويمكن ترتيبها وفقاً لدرجة إنتشارها كما يلى: كتابة عقد عرفى لحين بلوغ السن القانونى، إستخراج شهادة تسنين، الزواج العرفى لسفر الزوج للخارج والزواج من أجنبية، كتابة شهادة وفاة للفتاة ثم استخراج شهادة جديدة بسن أكبر. وبالإستعانة بالبيانات المنشورة تبين أن حالات التصادق عند سن 18 سنة لكلا الجنسين بلغت 1091 حالة **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2014أ، ص23)**، مما يعنى أنه يتم زواج الأبناء مبكراً، ثم بعد ذلك يتم الإتجاه إلى توثيق هذه العقود العرفية رسمياً.

جدول 5. الأساليب المتبعة لزواج الأبناء قبل السن القانونى

الطرق	غير موجود		موجودة		المتوسط	الترتيب
	العدد	%	العدد	%	المرجح	
1-كتابة عقد عرفى لحين بلوغ السن القانونى.	32	14.3	191	85.7	138	الأول
2- إستخراج شهادة تسنين.	79	35.4	144	64.6	122.3	الثانى
3-الزواج العرفى لسفر الزوج للخارج والزواج من أجنبية.	128	57.4	95	42.6	106	الثالث
4-كتابة شهادة وفاة للفتاة ثم استخراج شهادة جديدة بسن أكبر.	170	76.2	53	23.8	92	الرابع

جـ- الأثار المترتبة على حدوث الزواج المبكر من وجهة نظر المبحوثات:

يشير **الجدول رقم (6)** إلى مجموعة الآثار المترتبة على الزواج المبكر من وجهة نظر المبحوثات عينة الدراسة، سواء من الجانب الصحى، أو الجانب الإجتماعى، أو الجانب النفسى، أو الجانب الإقتصادى، ويمكن سرد ذلك وفقاً لدرجة أهميتها داخل كل مجموعة فيما يلى:

1- الآثار الصحية: سوء الحالة الصحية للأم متفقة مع **(شهوان، 2012)**، **(الدعمى، 2014)**، والإنهاك البدنى نتيجة الخلفة المتكررة، وصعوبة الولادة والإجهاض متفقة مع **(شهوان، 2012)**، **(الدعمى، 2014)**، والشيخوخة المبكرة نتيجة كثرة الولادات، وعدم تلقى التغذية المناسبة وإكمال النمو الجسدى للأم نتيجة الوحم والحمل، والولادة القيصرية، وعدم المعرفة بالتعامل مع المولود صحياً، وإنخفاض وزن المولود، وتعرض الأطفال للأنيميا والجفاف ونقص المناعة، فقر الدم وآلام العظام للأم، زيادة التعرض لحمى النفاس، ولادة مولود ميت، تسمم الحمل، تشوه المولود. وبالرجوع إلى البيانات المنشورة **(الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، 2014ب)** تبين أن معدل الخصوبة يزداد مع زيادة سن النساء ممن هم فى سن الحمل حيث بلغ نحو 50 فى حالة الفئة العمرية (15-19 سنة)، وبذلك فزواج الفتيات فى هذا السن يؤثر بطريقة سلبية على صحة الأم، ويستمر هذا المعدل فى الزيادة مع إرتفاع سن النساء إلى أن يصل أقصاه فى الفئة العمرية (25-29 سنة) بمعدل 185، ثم يقل مرة أخرى مع تقدم النساء فى العمر، وبمقارنة معدل الخصوبة الكلى عبر السنين تبين إنخفاض معدل الخصوبة فى عام 2008 حيث بلغ 3، مقارنة بعام 1980 حيث بلغ 5.3، وبذلك يتضح أن هناك تأثير على الحالة الصحية للنساء.

2- الآثار الإجتماعية: الحرمان من فرص التعليم متفقة مع **(الزيود، 2012)**، **(شهوان، 2012)**، **(الطائى والزبيدى، 2014)**، **(الدعمى، 2014)**، والزيادة السكانية نتيجة زيادة الإنجاب، والحرمان من إتخاذ القرارات الأسرية، زيادة نسبة الطلاق متفقة مع **(الزيود، 2012)**، المعاناة من الفقر، التدخل المستمر فى حياة الزوجة الصغيرة والمشاكل المستمرة مع الزوج وأهل الزوج متفقة مع **(سليم وحارث، 2015)**، والحرمان من تحديد عدد الأبناء.

3- الآثار النفسية: إضطراب المشاعر والإنفعالات النفسية، وعدم التوازن العاطفى والإجتماعى للأم، والشعور الدائم بالخوف وعدم الإستقرار، والشعور بعدم الثقة فى الطرف الأخر، وتضارب الأحاسيس والعواطف فالحب والكراهية لنفس الشخص، والشعور بالضيق والإنطواء.

4- الآثار الإقتصادية: حرمان المرأة من فرص العمل، عدم حصول المرأة على حقوقها الإقتصادية كاملة فى حالة الطلاق، تبعية المرأة للرجل إقتصادياً.

جدول 6. الأثار المترتبة على الزواج المبكر من وجهة نظر المبحوثات وترتيبها وفقاً للمتوسط المرجح بعينة الدراسة

الآثار	موافق		لحد ما		غير موافق		المتوسط المرجح	الترتيب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
أولاً: الآثار الصحية:								
1- سوء الحالة الصحية للأم والإنهاك البدنى نتيجة الخلفة المتكررة.	171	76.7	48	21.5	4	1.8	102.2	الأول
2-صعوبة الولادة والإجهاض.	173	77.6	41	18.4	9	4	101.7	الثانى
3-الشيخوخة المبكرة نتيجة كثرة الولادات.	152	68.2	40	17.9	31	13.9	94.5	الثالث
4-عدم تلقى التغذية المناسبة وإكمال النمو الجسدى للأم نتيجة الوحم والحمل.	141	63.2	60	26.9	22	9.9	94.2	الرابع
5- الولادة القيصرية.	120	53.8	88	39.5	15	6.7	91.8	الخامس
6- عدم المعرفة بالتعامل مع المولود صحياً.	123	55.2	80	35.9	20	9	91.5	السادس
7-إنخفاض وزن المولود.	121	54.3	78	35	24	10.8	90.5	السابع
8-تعرض الأطفال للأنيميا والجفاف ونقص المناعة.	126	56.5	63	28.3	34	15.2	89.7	الثامن
9-فقر الدم وآلام العظام للأم.	131	58.7	51	22.9	41	18.4	89.3	التاسع
10-زيادة التعرض لحمى النفاس.	110	49.3	88	39.5	25	11.2	88.5	العاشر
11-ولادة مولود ميت.	113	50.7	78	35	32	14.3	87.8	الحادى عشر
12-تسمم الحمل.	105	47.1	92	41.3	26	11.7	87.5	الثانى عشر
13-تشوه المولود.	93	41.7	76	34.1	54	24.2	80.8	الثالث عشر
ثانياً: الآثار الإجتماعية:								
1-الحرمان من فرص التعليم.	142	63.7	64	28.7	17	7.6	95.2	الأول
2- الزيادة السكانية نتيجة زيادة الإنجاب.	135	60.5	59	26.5	29	13	92	الثانى
3-الحرمان من إتخاذ القرارات الأسرية.	116	52	89	39.9	18	8.1	90.7	الثالث
4-زيادة نسبة الطلاق.	118	52.9	83	37.2	22	9.9	90.3	الرابع
5- المعاناة من الفقر.	118	52.9	75	33.6	30	13.5	89	الخامس
6- التدخل المستمر فى حياة الزوجة الصغيرة والمشاكل المستمرة مع الزوج وأهل الزوج.	122	54.7	67	30	34	15.2	89	الخامس
7-الحرمان من تحديد عدد الأبناء.	114	51.1	73	32.7	36	16.1	87.3	السادس
ثالثاً: الآثار النفسية:								
1-إضطراب المشاعر والإنفعالات النفسية.	132	59.2	60	26.9	31	13.9	91.2	الأول
2-عدم التوازن العاطفى والإجتماعى للأم.	129	57.8	59	26.5	35	15.7	90	الثانى
3-الشعور الدائم بالخوف وعدم الإستقرار.	118	52.9	80	35.9	25	11.2	89.8	الثالث
4-الشعور بعدم الثقة فى الطرف الأخر.	125	56.1	65	29.1	33	14.8	89.7	الرابع
5-تضارب الأحاسيس والعواطف فالحب والكراهية لنفس الشخص.	118	52.9	75	33.6	30	13.5	89	الخامس
6-الشعور بالضيق والإنطواء.	116	52	77	34.5	30	13.5	88.7	السادس
رابعاً: الآثار الإقتصادية:								
1-حرمان المرأة من فرص العمل.	143	64.1	61	27.4	19	8.5	95	الأول
2-عدم حصول المرأة على حقوقها الإقتصادية كاملة فى حالة الطلاق.	143	64.1	53	23.8	27	12.1	93.7	الثانى
3-تبعية المرأة للرجل إقتصادياً.	132	59.2	61	27.4	30	13.5	91.3	الثالث

ثانياً: العلاقة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية المدروسة

لتحقيق الهدف الثانى من الدراسة تم وضع الفرض العام الأول، ولإختبار صحته تم صياغة الفروض الإحصائية (1-21)، ولإختبار صحة هذه الفروض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، معامل التوافق لمعرفة العلاقة الإقترانية وشدتها للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقات الإرتباطية بين سن المبحوثات عند الزواج وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الكمية

يوضح **الجدول رقم (7)** وجود علاقة إرتباطية موجبة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة (الفرض رقم2) متفقة مع **(رزق، 1994؛ الطائى والزبيدى، 2014؛ Singh and Samara, 1996 ؛ Ahmed et al, 2013 ؛ Abdul-Karim and Al-Hadi, 2005؛ Jensen and Thornton,2003؛ Choe et al, 2004 ؛ Field and ambrus, 2008؛ السيد، 2011)**، عدد سنوات تعليم الزوج (الفرض رقم3) متفقة مع **(الطائى والزبيدى، 2014)**، سن المبحوثة عند إنجاب أول مولود (الفرض رقم 4)، السن المناسب لزواج البنت (الفرض رقم 16)، السن المناسب لزواج الولد (الفرض رقم 17)، الإتجاه نحو عملية تنظيم الإنجاب (الفرض رقم 18) عند مستوى معنوية 0.01، أى أنه كلما زاد سن المبحوثات عند الزواج كلما أدى ذلك الى إستمراها فى العملية التعليمية، وكلما زاد السن المناسب لزواج البنت أو الولد من وجهة نظرها، وكلما زاد إتجاهها نحو عملية تنظيم الإنجاب، كما يتضح من الجدول وجود علاقة إرتباطية معنوية سالبة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين متغيرات: عدد الأبناء (الفرض رقم 5) متفقة مع **(رزق، 1994؛ Abdul-Karim and Al-Hadi, 2005)**، عدد مرات الحمل (الفرض رقم 6) متفقة مع **(Abdul-Karim and Al-Hadi, 2005)**، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء (الفرض رقم19)، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور (الفرض رقم20) متفقة مع **نظرية المعيار** والتى تشير الى أنه يجب أن يكون هناك معايير عند الزواج وإختيار شريك الحياة **(الخشاب، 1987)** عند مستوى 0.01، أى أنه كلما زاد سن المبحوثة عند الزواج كلما أدى ذلك الى قلة مرات الحمل وقلة عدد الأبناء، وتبين أيضاً عدم وجود علاقة معنوية بين سن المبحوثات عند الزواج وبين متغيرات: الإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج (الفرض رقم15)، الفترة بين ولادة طفل وأخر (الفرض رقم7)، المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر (الفرض رقم21).

ب- العلاقات الإقترانية بين سن المبحوثات عند الزواج وبين المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الإسمية:

يشير **الجدول رقم (8)** إلى وجود علاقة توافقية موجبة بين سن المبحوثات عند الزواج وبين متغيرات: المهنة (الفرض رقم1) متفقة مع **(Singh and Samara, 1996)**، رغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم 9)، نوع الولادة (الفرض رقم 8)، حرية إختيار الزوج (الفرض رقم 13)، أساس إختيار الزواج (الفرض رقم 14) متفقة مع **نظرية المعيار Norm Theory** والتى تشير الى وجود علاقة بين إختيار الزواج والعمر **(الخشاب، 1987)**، وذلك عند مستوى معنوية 0.01، رغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم 10)، الرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة (الفرض رقم 11) عند مستوى 0.05، كما تبين عدم وجود علاقة مع متغير المستوى الإقتصادى لعائلة الوالد (الفرض رقم 12) متفقة مع **(الطائى والزبيدى، 2014)**.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن رفض الفروض الصفرية وقبول الفروض البديلة بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بسن المبحوثات عند الزواج، كما يمكن قبول الفروض الصفرية ورفض الفروض البديلة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

ثالثاً: العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث أو الذكور)، وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية والإجتماعية المدروسة: لتحقيق الهدف الثالث للدراسة الراهنة تم وضع الفرض العام الثانى والثالث، ولإختبار صحته تم صياغة الفروض الإحصائية (22-69)، ولإختبار صحة هذه الفروض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب ومعامل التوافق لمعرفة العلاقة الإقترانية وشدتها للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

1- العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث، وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية والإجتماعية المدروسة

أ- العلاقات الإرتباطية بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الكمية:

إتضح من **الجدول رقم (7)** وجود علاقة إرتباطية موجبة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين متغيرات: سن المبحوثة الحالى (الفرض رقم26)، عدد الأبناء (الفرض رقم29)، عدد مرات الحمل (الفرض رقم32)، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث (الفرض رقم40)، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور (الفرض رقم41) عند مستوى معنوية 0.01، فى حين يتضح وجود علاقة إرتباطية سالبة مع متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة (الفرض رقم24) متفقة مع **(الدعمى، 2014)**، عدد سنوات تعليم الزوج (الفرض رقم25) متفقة مع **(الطائى والزبيدى، 2014؛ الدعمى، 2014)**، سن المبحوثة عند الزواج (الفرض رقم27) متفقة مع **(الطائى والزبيدى، 2014)**، سن المبحوثة عند إنجاب أول مولود (الفرض رقم28)، السن المناسب للزواج البنت (الفرض رقم37)، السن المناسب لزواج الولد (الفرض رقم38)، الإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب (الفرض رقم43) عند مستوى معنوية 0.01، الدخل الشهرى للأسرة (الفرض رقم 23) متفقة مع **(الطائى والزبيدى، 2014)**، الإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج (الفرض رقم42)، دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية (الفرض 44) عند مستوى معنوية 0.05، أى أنه كلما زاد سن المبحوثة الحالى وعدد أبنائها وعدد مرات الحمل ومدى موافقتها لمستوى الإختلاف بين الزوجين لكلاً من الأبناء الإناث والذكور كلما أدى ذلك الى زيادة إتجاهها نحو الزواج المبكر لبناتها، فى حين كلما قل عدد سنوات تعليمها، وتعليم زوجها، وسنها عند الزواج، وإتجاهها نحو تنظيم عملية الإنجاب، وقلة دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية، كلما أدى ذلك الى زيادة إتجاهها نحو زواج بناتها مبكراً. كما تبين النتائج عدم وجود علاقة معنوية مع متغيرات: الفترة بين ولادة طفل وأخر (الفرض 33)، المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر (الفرض رقم39)، أى أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير على إتجاهات المبحوثات نحو زواج بناتهن.

ب- العلاقات الإقترانية بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الإسمية

يشير **الجدول رقم (8)** لوجود علاقة توافقية موجبة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث وبين متغيرات: المهنة (الفرض الثانى والعشرون)، رغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم30)، رغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم31)، حرية إختيار الزوج (الفرض رقم35)، أساس إختيار الزواج (الفرض رقم36) عند مستوى معنوية 0.01، نوع الولادة (الفرض رقم34) عند مستوى معنوية 0.05.

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن رفض الفروض الصفرية وقبول الفروض البديلة بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بإتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث، كما يمكن قبول الفروض الصفرية ورفض الفروض البديلة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

2- العلاقة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور، وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية والإجتماعية المدروسة

أ- العلاقات الإرتباطية بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الكمية

يبين **الجدول رقم (7)** وجود علاقة إرتباطية موجبة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين متغيرات: سن المبحوثة الحالى (الفرض رقم49)، عدد الأبناء (الفرض رقم52)، عدد مرات الحمل (الفرض رقم55)، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث (الفرض رقم63)، الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور (الفرض رقم64) عند مستوى معنوية 0.01، فى حين تبين وجود علاقة إرتباطية سالبة مع متغيرات: عدد سنوات تعليم المبحوثة (الفرض رقم47) متفقة مع **(الدعمى، 2014)**، سن المبحوثة عند الزواج (الفرض رقم50)، السن المناسب لزواج البنت (الفرض رقم60)، الإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب (الفرض رقم66) عند مستوى معنوية 0.01، الدخل الشهرى للأسرة (الفرض رقم46)، عدد سنوات تعليم الزوج (الفرض رقم48) متفقة مع **(الدعمى، 2014)**، السن المناسب لزواج الولد (الفرض رقم61) عند مستوى 0.05، أى أنه كلما سن المبحوثة الحالى وعدد أبنائها وعدد مرات حملها ودرجة موافقتها على مستوى الإختلاف بين الزوجين للولد والبنت كلما أدى ذلك الى زيادة إتجاهها نحو الزواج المبكر لأبنائها الذكور، فى حين كلما قل عدد تعليمها وتعليم زوجها وسنها عند الزواج وإتجاهها نحو تنظيم عملية الإنجاب والدخل الشهرى للأسرة كلما أدى ذلك الى زيادة إتجاهها نحو الزواج المبكر لأبنائها الذكور. كما بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية مع متغيرات: سن المبحوثة عند إنجاب أول مولود (الفرض رقم51)، الفترة بين ولادة طفل وأخر (الفرض رقم56)، المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر (الفرض رقم62)، الإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج (الفرض رقم65)، دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء (الفرض رقم67)، أى هذه المتغيرات لا تؤثر على إتجاه المبحوثات نحو زواج أبنائهن الذكور.

ب- العلاقات الإقترانية بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الإسمية

يتضح من **الجدول رقم (8)** وجود علاقة توافقية موجبة بين إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور وبين متغيرات: رغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم54)، حرية إختيار الزوج (الفرض رقم58)، أساس إختيار الزواج (الفرض رقم59) عند مستوى معنوية 0.01، فى حين تبين عدم وجود علاقة معنوية مع متغيرات: المهنة (الفرض رقم45)، رغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم 53)، نوع الولادة (الفرض رقم 57).

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن رفض الفروض الصفرية وقبول الفروض البديلة بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بإتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور، كما يمكن قبول الفروض الصفرية ورفض الفروض البديلة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

رابعاً: العلاقة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة، وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية والإجتماعية المدروسة: لتحقيق الهدف الرابع للدراسة الراهنة تم وضع الفرض العام الرابع، ولإختبار صحته تم صياغة الفروض الإحصائية (68-83)، ولإختبار صحة هذه الفروض تم حساب معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r) للمتغيرات ذات الطبيعة الكمية، وحساب معامل التوافق لمعرفة العلاقة الإقترانية وشدتها للمتغيرات ذات الطبيعة الإسمية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

أ- العلاقات الإرتباطية بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين مجموعة المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الكمية:

يشير **الجدول رقم (7)** إلى وجود علاقة إرتباطية موجبة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين

متغيرات: سن المبحوثة الحالى (الفرض رقم72) تتفق مع **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت الى وجود علاقة إرتباطية بين العمر الحالى للمرأة وتنظيم الأسرة، عدد الأبناء (الفرض رقم75) تختلف مع **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت إلى عدم وجود علاقة إرتباطية بين عدد الأطفال وممارسة تنظيم الأسرة، عند مستوى معنوية 0.01، عدد مرات الحمل (الفرض رقم78)، دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء (الفرض رقم83) عند مستوى 0.05، أى أنه كلما زاد سن المبحوثة الحالى، وزاد دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية للنساء كلما أدى ذلك الى زيادة تطبيقها لوسائل الأسرة، ويكون ذلك نتيجة إكتسابها الخبرة بتقدمها فى العمر وبزيادة ندوات التوعية المقدمة من الدولة. كما أنه كلما زاد عدد أبنائها وعدد مرات حملها أدى ذلك الى زيادة تطبيقها لوسائل تنظيم الأسرة وهذه النتيجة تتفق مع **أراء بنست حول الإغتراب والنفور** حيث أنه أشار الى أن الأفراد يدركون الفجوة بين ما هو موجود فعلاً وبين رغبتهم فيما يجب أن يكون عليه **(الخشاب، 1987)**، لذلك نجد المبحوثات اللاتى عدد أبنائهن كبير يميلون بعد ذلك الى تطبيق وسائل تنظيم الأسرة بصورة أكبر لأنهم حققوا ما يرغبون به من عدد الأبناء. وأوضحت الدراسة أيضاً وجود علاقة إرتباطية سالبة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة مع متغيرات: سن المبحوثة عند الزواج (الفرض رقم73) تتفق هذه النتيجة مع **نظرية فريدمان للخصوبة** والتى تشير الى أن تباين معدلات الخصوبة وتطبيق برامج تنظيم الاسرة يرجع الى السن عند الزواج **(عبد الجواد، 2009)**، وتختلف مع **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية بين العمر عند الزواج وتنظيم الأسرة، الإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب (الفرض رقم81) عند مستوى معنوية 0.01، أى أنه كلما زاد إتجاه المبحوثة نحو تنظيم عملية الإنجاب كلما أدى ذلك الى قلة تطبيقها لوسائل تنظيم الأسرة ويمكن إرجاع ذلك وفقاً لنظرية المعيار **(الخشاب، 1987)** إلى أن الأفراد يميلون الى السلوك الذى يتوافق مع المحددات المعيارية لأفراد الجماعة المنتمين اليها، وبذلك ممكن أن يكون لدى المبحوثة إتجاه إيجابى نحو تنظيم عملية الإنجاب لكن زوجها أو الجماعة التى تنتمى إليها لا تترك لها المجال لفعل ذلك. كما بينت النتائج عدم وجود علاقة مع متغيرات: الدخل الشهرى للأسرة (الفرض رقم69)، عدد سنوات تعليم المبحوثة (الفرض رقم70) تختلف مع **(زكور، 2008/2007)** والتى أشارت إلى أن التعليم يساهم بصورة غير مباشرة فى تنظيم الأسرة من خلال خفض معدلات الخصوبة والإنجاب، **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت إلى أن تعليم المرأة يؤثر على تنظيم الأسرة، عدد سنوات تعليم الزوج (الفرض رقم71) تختلف مع **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت إلى أن تعليم الزوج يؤثر على تنظيم الأسرة، سن المبحوثة عند إنجاب أول مولود (الفرض رقم74)، الفترة بين ولادة طفل وأخر (الفرض رقم79)، ويدل ذلك على أن هذه المتغيرات ليس لها تأثير واضح على مدى تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة.

ب- العلاقات الإقترانية بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الإسمية

إتضح من **الجدول رقم (8)** وجود علاقة توافقية موجبة بين درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وبين متغيرات: الرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة (الفرض رقم 82) عند مستوى معنوية 0.01، نوع الولادة (الفرض رقم 80) عند مستوى 0.05، فى حين يتضح عدم وجود علاقة مع متغيرات: المهنة (الفرض رقم68) تتفق مع **(العزاوى وأخرون، 2005)** والتى أشارت إلى عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للمرأة وتنظيم الأسرة، رغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى (الفرض رقم76)، رغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى (الفرض 77).

وبناءاً على النتائج السابقة يمكن رفض الفروض الصفرية وقبول الفروض البديلة بالنسبة للمتغيرات التى ثبتت معنوية علاقتها بدرجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة، كما يمكن قبول الفروض الصفرية ورفض الفروض البديلة فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى التى لم تثبت معنوية علاقتها.

جدول 7. العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية للمبحوثات، وبين كل من إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث أو الذكور)، سن المبحوثات عند الزواج ودرجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة.

	معامل الإرتباط البسيط لبيرسون (r)			
	الإتجاه نحو الزواج المبكر للبنت	الإتجاه نحو الزواج المبكر للولد	سن المبحوثات عند الزواج	درجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة
1-الدخل الشهرى للأسرة.	0.143-*	0.169-*	ـــــ	0.088-
2-عدد سنوات تعليم المبحوثة.	0.343-**	0.297-**	0.542**	0.081-
3-عدد سنوات تعليم الزوج.	0.263-**	0.161-*	0.536**	0.001
4-سن المبحوثة الحالى.	0.244**	0.233**	ـــــ	0.222**
5-سن المبحوثة عند الزواج.	0.313-**	0.249-**	ـــــ	0.286-**
6-سن المبحوثة عند إنجاب أول مولود.	0.262-**	0.097	0.867**	0.133-
7-عدد الأبناء.	0.272**	0.204**	0.497-**	0.216**
8-عدد مرات الحمل.	0.260**	0.221**	0.486-**	0.163*
9-الفترة بين ولادة طفل وأخر.	0.033	0.043	0.023-	0.088
10-السن المناسب لزواج البنت.	0.305-**	0.196-**	0.581**	ـــــ
11-السن المناسب لزواج الولد.	0.192-**	0.171-*	0.292**	ـــــ
12-المعرفة بإجراءات عقوبة الزواج المبكر.	0.087-	0.008-	0.032	ـــــ
13- الرضا عن الإختلاف بين الزوجين للأبناء الإناث.	0.507**	0.401**	0.197-**	ـــــ
14-الرضا عن الاختلاف بين الزوجين للأبناء الذكور.	0.323**	0.175**	0.187-**	ـــــ
15-الإتجاه نحو قانون تحديد سن الزواج.	0.140-*	0.010	0.058	ـــــ
16-الإتجاه نحو تنظيم عملية الإنجاب.	0.402-**	0.286-**	0.286**	0.233-**
17-دور الدولة فى التوعية بمقومات الصحة الإنجابية.	0.168-*	0.088-	ـــــ	0.186*

*= مستوى معنوية 0.05 **= مستوى معنوية 0.01 ن= 223

جدول 8. العلاقة الإقترانية بين المتغيرات الديموجرافية، والإقتصادية، والإجتماعية المدروسة ذات الطبيعة الإسمية، وبين كلاً من سن المبحوثات عند الزواج، إتجاه المبحوثات نحو الزواج المبكر للأبناء (الإناث أو الذكور)، درجة تطبيق وسائل تنظيم الاسرة

المتغيرات	قيمة معامل التوافق			
	سن المبحوثات عند الزواج	الإتجاه نحو الزواج المبكر للأبناء الإناث	الإتجاه نحو الزواج المبكر للأبناء الذكور	درجة تطبيق وسائل تنظيم الاسرة
1–المهنة.	0.401**	0.210**	0.112	0.118
2–رغبة المبحوثة لعدد الأبناء الحالى.	0.288**	0.291**	0.194	0.171
3– رغبة الزوج لعدد الأبناء الحالى.	0.211*	0.272**	0.263**	0.150
4–نوع الولادة.	0.356**	0.211*	0.200	0.205*
5–المستوى الإقتصادى لعائلة الوالد.	0.147	ـــــ	ـــــ	ـــــ
6– حرية إختيار الزوج.	0.297**	0.279**	0.273**	ـــــ
7–أساس إختيار الزواج.	0.386**	0.410**	0.299**	ـــــ
8–الرغبة فى إستخدام الأزواج لوسائل تنظيم الأسرة.	0.253*	ـــــ	ـــــ	0.309**

* مستوى معنوية 0.05 ** مستوى معنوية 0.01

ن= 223

خامساً: الفجوة التطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بدرجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، والفجوة ما بين درجة تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة ودرجة تفضيلهن لها: لتحقيق الهدف الخامس للدراسة الراهنة، تم حساب الفجوة التطبيقية من خلال حساب المتوسط الحسابى، ويمكن توضيح النتائج فيما يلى:

أ– الفجوة التطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بدرجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة:

تبين من **الجدول رقم (9)** وجود فجوة تطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بدرجة تطبيقهن لوسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، وهذه الفجوة لصالح القرية الثانية (قرية أولاد العدوى مركز فاقوس)، وهذه نتيجة عكسية مع درجة التردد حيث أن التردد فى قرية أبو نجم أكبر من التردد فى قرية العدوى، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه ممكن أن تكون فعالية وسائل تنظيم الاسرة داخل قرية أولاد العدوى كبيرة مقارنة بقرية أبو نجم، وأيضاً يمكن إرجاع ذلك إلى أن وسائل تنظيم الأسرة المستخدمة غير متناسبة مع طبيعة النساء داخل القرية الأولى، وبالتالى يكون التطبيق غير فعال بالرغم من كثرة التردد وهو ما يطلق عليه إسم الوعى الزائف وفقاً **لنظرية الصراع (الخشاب، 1987)**، حيث يتم إستشارة الطبيب فى أنسب وسيلة للإستخدام على حسب طبيعة كل إمرأة. كما أنه بحساب درجة التطبيق داخل كل قرية على حده تبين أن غالبية المبحوثات فى القرية الأولى ذو مستوى تطبيق منخفض بنسبة 83%، بينما مستوى التطبيق فى القرية الثانية متوسطة ومرتفعة بنسبة 47%، 30% على التوالى، ومن هنا يتضح أنه ليس كل من يتردد على الوحدات الصحية يطبق بفاعلية.

جدول 9. الفجوة التطبيقية للمبحوثات فيما يتعلق بدرجة تطبيق وسائل تنظيم الأسرة وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة، فجوة التطبيق والتفضيل لوسائل تنظم الأسرة

وسائل تنظيم الأسرة	متوسط القرية الأولى (أبو نجم)	متوسط القرية الثانية (أولاد العدوى)	الفجوة التطبيقية %
1-لولب.	3.1	3.4	9.7
2-حبوب.	2.5	3.5	40
3-حقن.	1.9	3	57.9
4-عازل ذكرى.	1.3	1.8	38.5
5-الواقى الأنثوى.	1.2	1.5	25
6-الحاجز المهبلى للأنثى.	1.1	1.5	36.4
7-الكريم الموضعى.	1.1	1.4	27.3
8-ربط الأنابيب.	1.3	1.5	15.4
9-تعقيم الزوج.	1.2	1.4	16.7
10-إطالة مدة الرضاعة.	1.6	1.6	صفر
الدرجة الكلية لتطبيق وسائل تنظيم الأسرة	**16.30**	**20.56**	**26.4**
فجوة التطبيق والتفضيل لوسائل تنظيم الأسرة	**متوسط التطبيق**	**متوسط التفضيل**	**الفجوة**
	18.3	**13.9**	**24.04**

المسئوليات والإلتزامات كل منهما تجاه الأخر، وبذلك يجب التشديد على مكاتب التسجيل.

2- قيام كل من الإعلام ووزارة الصحة والمجلس القومى للمرأة بنشر برامج التوعية والتثقيف والإرشاد الأسرى والإجتماعى لتوضيح مخاطر الزواج المبكر وأثره على الأبناء والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية، وفقدان الحقوق المادية فى حالات الطلاق نظراً لعدم تسجيل عقود الزواج بصفة رسمية قبل السن القانونى، بالاضافة إلى بيان أثره على الكثافة السكانية للدولة مما يؤدى الى إستنزاف الموارد وعدم كفايتها مع إزدياد هذه الكثافة السكانية.

3- عمل وزارة الصحة على رفع المستوى الصحى وفقاً لبرامج علمية خاصة فيما يتعلق بتنظيم عملية الإنجاب والرعاية الصحية، حيث أوضحت الدراسة الراهنة أن الدولة دورها متوسط فى التوعية

ب- الفجوة ما بين درجة تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة ودرجة تفضيلهن لهذه الوسائل

يشير **الجدول رقم (9)** لوجود فجوة ما بين تطبيق المبحوثات لوسائل تنظيم الأسرة وبين درجة تفضيلهن لهذه الوسائل وهذه الفجوة لصالح محور التطبيق.

التوصيات

بناءاً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصى الدراسة بما يلى:

1- توصى الدراسة بضرورة إتخاذ إجراء رسمى فى محاكم الأحوال الشخصية والتأكد من السن القانونى (18 سنة) لكل الزوجين عند تسجيل عقود الزواج خاصة عند تسجيل عقود التصادق فى الفئة العمرية (18 سنة)، حيث أن الزواج المبكر هو العلاقة الزواجية التى تنشأ بين الذكر والأنثى قبل بلوغ السن القانونى، بحيث يتم الإعتماد على ذاتهم وإظهار كل منهم درجة من الوعى والقبول لتحمل

بمقومات الصحة الإنجابية الأمنة للنساء، وذلك من خلال زيادة ندوات التوعية، والقوافل الطبية المستهدفة للمرأة الريفية، بالإضافة الى توفير ندوات توعية ثقافية لزيادة الوعى بإستخدام وسائل تنظيم الأسرة بما يتناسب مع الطبيعة الفسيولوجية لكل إمرأة، حيث فى حالة إستخدام المرأة لوسيلة غير متناسبة مع طبيعتها فإن ذلك يؤدى لحدوث حمل مرة أخرى وبذلك يجب التأكد بأن الوسيلة متناسبة مع طبيعتها لضمان الفاعلية.

4- قيام الدولة بسن القوانين والتشريعات اللازمة لتغليظ العقوبة على أطباء الصحة الذين يخالفون القانون بإستصدار شهادات وفاة للفتيات وشهادات التسنين.

المراجـــع

اولاً: المراجع باللغة العربية

الأنصارى، أحمد جعفر صادق 2010. "إتجاهات طلبة جامعة بغداد نحو الزواج المبكر–دراسة ميدانية"، **مجلة كلية الجامعة الإسلامية، الإصدار 12، 111–133.**

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2014أ. النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2013"، مرجع رقم 71–12121–2013، جمهورية مصر العربية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2014ب. "**الكتاب الإحصائى السنوى**"، **مرجع رقم 71–11110–2014،** جمهورية مصر العربية.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2016. "**مصر فى أرقام**"، فصل السكان، جمهورية مصر العربية.

الخشاب، سامية 1987. "النظرية الإجتماعية ودراسة الأسرة"، سلسة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثانى والخمسون، الطبعة الثانية، دار المعارف، **ص 10.**

الدعمى، شذى نجاح بلاش 2014. الزواج المبكر وعلاقته بالفقر –دراسة ميدانية أنثروبولوجية فى مجمع الخيرات"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، العدد 16، السنة السادسة.

الزيود، إسماعيل 2012. "موقف المجتمع الأردنى من الزواج المبكر: دراسة ميدانية"، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة الأردنية، **39(2)، 436–453.**

السبعاوى، هناء جاسم محمد 2007. "أثر الزواج المبكر للفتيات فى عملية التنمية الإجتماعية: دراسة ميدانية فى مدينة الموصل"، دراسات موصلية، العراق، **18، 97–121.**

السعدودى، زينب 2008. "موقف الزوجين من إستعمال وسائل تنظيم النسل–دراسة ميدانية ببلدية أولاد يعيش ولاية البلدية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.

السيد، مرفت صدقى عبد الوهاب السيد 2011. "دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية فى ظل الأهداف الأنمائية للآلفية بمحافظة أسيوط"، **مجلة العلوم الإقتصادية والإجتماعية، جامعة المنصورة، 2(8)، 949–972.**

الطائى، لطيف هاشم كزار وعلى حميد دهش الزبيدى 2014. "الزواج المبكر للإناث فى محافظة واسط (العوامل المؤثرة فيه وتباينه المكانى) –دراسة فى جغرافية السكان"، **مجلة كلية التربية / واسط، 15، 314–360.**

العجمى، مشيرة فتحى محمد وإيناس أسعد رزق 2011. سلوك الأزواج المرتبط بتنظيم الأسرة وعلاقته ببعض المتغيرات بإحدى قرى محافظة الدقهلية"، **مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، 2(8)، 1085–1098.**

العزاوى، سامى مهدى، محمود محمد سلمان وحذام خليل حميد 2005. محددات تنظيم الأسرة لدى النساء المتزوجات فى محافظة ديالى"، **مجلة الفتح، 23، 213–224.**

العموش، أحمد فلاح 2001. إتجاهات المواطنين نحو تنظيم النسل فى بلدة ذات رأس فى جنوب الأردن"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 16(3)، 165–194.**

القرآن الكريم، سورة الروم.

شوقى، شيرين ووليد ملعاط 2000. "زواج المراهقات المبكر وأثر ذلك فى محصول الحمل"، **المجلة الصحية لشرق المتوسط، منظمة الصحة العالمية، 6(1)، 46-54.**

عبد الجواد، مصطفى خلف 2009. "**دراسات فى علم إجتماع السكان**"، دار المسيرة.

علام، صلاح الدين محمود 1985. "**تحليل البيانات فى البحوث النفسية والتربوية**"، دار الفكر العربى.

كرادشة، منير عبد الله 2005. السلوك الإنجابى والقرابة فى الأردن"، **مجلة المنارة، 11(4)، 417-463.**

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار 2015. "**بيان بتنظيم الأسرة والطب الوقائى**"، محافظة الشرقية.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Abdul-Karim, E.T. and Al-Hadi, A. 2005. "**Mother Age At Marriage As A Determinant Of Reproductive Health",** Iraqi Journal of Medical Sciences, **4(1), 57-62.**

Ahmed. S., Khan, S., Alia, M. and Noushad, S. 2013. Psychological Impact Evaluation of Early Marriages", International journal of endorsing health science research, **1(2), 84-86.**

Choe, M.K., Thapa, S. and Mishra, V. 2004. Early marriage and early motherhood in Nepal', **J. biosoc. Sci., Cambridge University Press.**

Field, E. and Ambrus, A. 2008. "Early Marriage, Age of Menarche, and Female Schooling Attainment in Bangladesh", **Journal of Political Economy, 116(5), 881-930.**

Jensen, R. and Thornton, R. 2003. **"Early Female Marriage In The Developing World", Gender and Development, 11(2), 9-19.**

Singh.S and Samara, R. 1996. Early Marriage Among Women in Developing Countries", **International Family Planning Perspectives, 22(4), 148-157.**

القصاص، مهدى محمد 2013. "**ظاهرة العنوسة فى المجتمع المصرى –دراسة ميدانية**"، **مجلة العميد، 6، 296-327.**

المجلس القومى للسكان 2014. "**الإستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر**"، بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان، جمهورية مصر العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1997. "**دراسة مساهمة التنظيمات النسوية فى تنمية المرأة الريفية ووثيقة المشروع المتكامل لتطويرها**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم.

بركات، محمد محمود، مجدى على يحيى وجاسنت إبراهيم ريحان 2003. "الزواج المبكر للفتيات وعلاقته ببعض مؤشرات الصحة الإنجابية للمرأة الريفية فى قرية عرب مطير–محافظة أسيوط"، **مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، 28(6)، 4529-4545.**

رزق، إبراهيم أحمد 1994. السن عند الزواج الأول للمرأة وأثره على الإنجاب: دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين"، **مجلة المنوفية للعلوم الزراعية، 19(4)، 2075-2094** .

زكور، 2008/2007. "**دور التعليم العالى فى تنظيم الأسرة الجزائرية–دراسة ميدانية بمدينة باتنة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتورى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجزائر.

زكى، إنتصار عبد العزيز وسماح عبد الفتاح عبد الجواد (بدون سنة). "**محاضرات فى التربية الأسرية**"، محاضرات غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة الزقازيق.

سليم، أمل داود وشيماء حارث 2015. "الزواج المبكر لمن هم دون سن 18 سنة ظاهرة من ظواهر العنف الأسرى ضد الأطفال–دراسة ميدانية لدى عينة من طالبات قسم رياض الأطفال"، **مجلة البحوث التربوية والنفسية، 47، 26-49.**

شهوان، رجاء راتب معروف 2012. "**وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية فى الزواج المبكر للإناث**"، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

EARLY MARRIAGE AND ITS IMPACT ON THE PLANNING OF THE REPRODUCTIVITY PROCESS IN RURAL SHARKIA GOVERNORATE

[3]

Huda A.E. El-Deeb and Sahar M.Sh. Newaser

Branch of Rural Sociol., Agric. Economic Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Zagazig, Egypt

about early marriage for girls, while more than half respondents have neutral attitud about early marriage for the son by 60.5%. and prove the existence of a significant relationship between the age of the respondents at marriage and variables: the number of years of education for the respondents, the number of years of education for the husband, the age at first birth, the suitable age of marriage for girls, the suitable age for boys, The attitud toward the planning of the process of reproduction. The results indicate existence of negative relationship between the age at marriage and variables: the number of children, number of pregnancies, satisfaction with the difference between couple for the girl, satisfaction with the difference between couple for their sons. The study also found that 94.2 % of respondents have neutral and positive attitude toward regulating the reproductive process, while shows that the highest percentage of respondents neutral and positive attitude toward reproductive process. The results indicate that 49.8 % of the respondents have negative attitude for preference and 49.3 % for the application and there are gap between the application of the respondents to the methods for family planning and the degree of preference for these methods.

Keywords: Early Marriage, The Planning Of The Reproductive Process, Birth Control, Sharkia Governorate

ABSTRACT

The study aimed to identify the causes of early marriage for the children, his methods, and identify his effects. to determine the relationship between the age of the respondents at marriage, the Attitude of respondents toward early marriage for the daughter / son and the demographic, economic and social variables. To Determine the relationship between the application of the respondents to family Planning methods and the demographic, economic and social variables. to determine the respondents Application gap regarding the application of family Planning methods, according to different regions of the study. to identify the respondents application gap of family Planning methods and the degree of preference for these methods. The study was conducted depending on the social survey method in the villages of Kafr Abu Najm and Awlad Eiladawy in Sharkia governorate on a random sample of 223 units represens 5% of the total number of women in each village, and collected data using a questionnaire by personal interview, starting from April until late of June 2016, data were analyzed using frequencees and percentages, alpha Cronbach's coefficient, weighted mean, Pearson correlation coefficient, contingency coefficient, the expense of applied gap.

The study found a range of resalts including: that early marriage percentage (less than 18 years) in the field study amounted to 36.3%, showing that about 43.5%, and 49.8% of the respondents have negative attitud and neutral